Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution A/HRC/S-17/1
and extended through resolution A/HRC/Res/19/22

التجديد الدوري

1.المقدمة

1. انشات بموجب قرار مجاس حقوق الانسان س-1/17 وتم التمديد لها بموجب القرار أ/م ح أ/22/19 اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية مطالبة باطلاع دوريا للمجلس بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية فضلا عن عدد الضحايا الناجمة عن الصراع. هذا التجديد يركز على الاحداث التي وقعت منذ مارس 2012، ولقد اصدر تأسيسا على 214 مقابلة أجريت خلال بعثتين للتحقيق، الاولى في مارس والأخرى في ابريل 2012، فضلا عن المقابلات تمت في الآونة الأخيرة في جنيف. علما ان الحكومة السورية لم تمنح اللجنة حتى الان الاذن لإجراء التحقيقات داخل الجمهورية العربية السورية.

2 اللجنة لا تزال قلقة للغاية حول حالة حقوق الإنسان في البلد, حيث انتهاكات جسيمة مستمرة بلا هوادة في سياق عمليات عسكرية متزايدة، على الرغم من ان أطراف النزاع قد توصلا عن طريق المبعوث الخاص المشترك إلى اتفاق بشأن "خطة من ست نقاط". وارتكبت معظم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وثقتها لجنة في هذا التحديث من جانب الجيش السوري والاجهزة الامنية كجزء من العمليات العسكرية أو البحث التي أجريت في المواقع المعروفة للمنشقين و / أو الذين حملوا السلاح، أو الذين ينظر إليهم كداعمين للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. استخدم الجيش "جميع الوسائل العسكرية، " بما في ذلك القصف العنيف للمناطق المدنية. وحصلت اللجنة على معلومات بان الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة ترتكب ايضا انتهاكات لحقوق الإنسان.

3. تلقت اللجنة معلومات عن سلسلة من الانفجارات التي سببت خسائر فادحة في الأرواح البشرية في دمشق، إدلب وحلب وغيرها. وتدين الطابع العشوائي لهذه الهجمات وتعرب عن استيائها من الخسائر في الأرواح التي نجمت.

4.ما يدعو للقلق الشديد ايضا تهجير السكان المدنيين، سواء داخل الجمهورية العربية السورية وعبر حدودها الدولية، جنبا إلى جنب مع نهب على نطاق واسع وحرق للمنازل، والحالة الأمنية المحكمة التي افرزت فرض قيود على الحريات الأساسية في الحركة ، , التعبير و التجمع ، والحرمان المنهجي في بعض المناطق، من المتطلبات الأساسية لحياة الإنسان مثل الغذاء والماء والرعاية الطبية.

5. ولقد اتخذت اللجنة علما عن تصاعد العنف في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن تزايد تنظيم الجماعات المسلحة في بعض المناطق.

11. نتائج عمل اللجنة

الإصابات

6. تلقت اللجنة تقارير عديدة عن وقوع اصابات ناجمة عن حوادث في جميع أنحاء البلاد. تماشيا مع منهجيتها، تعتد اللجنة فقط بحالات الوفاة لهؤلاء الأشخاص الذين تلقت عنهم معلومات مباشرة من خلال المقابلات الفردية التي أجريت بواسطة أعضائها. في أرقام اللجنة، لا يكون هناك أي تمييز بين المدنيين والمقاتلين، ولا يشمل العد الأشخاص المصابين. استطاعت اللجنة، من خلال 214 مقابلة مع الضحايا والشهود للأحداث منذ تقريرها لشهر فبراير 2012 إلى 10 مايو 2012 على التأكيد 207 حالة وفاة.

7. تلقت اللجنة أيضا من الحكومة قوائم بالضحايا من بين صفوف قوات الجيش والشرطة والأمن. وفقا لهذه القوائم قتل 478 من ضباط الشرطة و 2091 فردا من الجيش وقوات الأمن ما بين 29 مارس 2011 إلى 20 مارس 2012.من دون التحقيق داخل الجمهورية العربية السورية اللجنة ليست في وضع يمكنها تأكيد هذه الأرقام.

انتهاكات قوات الحكومة السورية

8. منذ صدور تقارير اللجنة السابقة، أصبح الوضع في الجمهورية العربية السورية عسكريا على نحو متزايد. في حين أن القوات الحكومية سابقا كانت تتصدى في المقام الأول إلى المظاهرات، فأنها تواجه الآن المقاتلين المسلحين والمنظمين جيدا - عززها المنشقون الذين انضموا اليهم . الانتهاكات التي سجلتها اللجنة تعكس التحول في هذا السياق ، والتي تحدث في معظم الأحيان خلال والهجمات العسكرية على نطاق واسع، على مواقع محددة معروفة بايوائها المنشقين و / أو أشخاص مسلحين كانوا يرافقون بعض المظاهرات، أو يعتقد انهم يدعمون الجيش السوري الحر . المظاهرات بحماية مسلحة او من دونها ، تكون سبب لرد فعل الحكومة المفرط فيه . في بعض الأحيان، يكون العقاب الجماعي محفزا لأعمال القمع.

القتل غير المشروع

9. على الرغم من معايير حقوق الإنسان تقتضى بان يكون استخدام القوة المميتة فقط كحل أخير لحماية الحياة، واصلت قوات أمن الدولة إلى استخدام القوة المميتة ضد المظاهرات المناهضة للحكومة في ادلب وحمص وحلب وحماة ودمشق ودرعا والعديد من القرى في جميع أنحاء البلد. وتدرك اللجنة أن العديد من مثل هذه الاحتجاجات رافقها المجموعات المسلحة، الذين وصفوا دورهم بغرض توفير الحماية للمتظاهرين. فان نتائج هذه الاشتباكات التي وقعت كانت مميتة للمتظاهرين، وأعضاء هذه الجماعات المسلحة وقوات الأمن على حد سواء، ولكن في كثير من الأحيان تحمل المدنيون وطأة العنف.

10.حدثت عمليات القتل غير المشروع الأخرى في أثناء العمليات العسكرية الحكومية التي اتخذت لاجتثاث ا لمنشقين و الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة ، وعائلاتهم، والمعارضين الذين يعتبرون داعمين للمجموعات المسلحة المناهضة للحكومة. و لقد ظهر نمط واضح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. استنادا على قائمة الأشخاص المطلوبين وعائلاتهم، سوف يسبق الهجوم على قرية أو حي اغلاق للطرق الرئيسية . احيانا هنالك تحذيرا ب "تسليم" - عادة مع الموعد النهائي – للمنشقين او المطلوبين من منظمي الاحتجاجات المناهضة للحكومة. إذا كان هنالك علم مسبق توقع للغارة، فإن أعضاء الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، والذكور من تلك المواقع يختفون أو يقومون بإخلاء النساء والأطفال والمسنين. إذا حدثت دون سابق إنذار، فإن على المدنيين اما المخاطرة بالاعتقال سواء في نقاط التفتيش وعلى المداخل ، أو البقاء في المنازل وخاطروا عمليات تفتيش. إذا لم يفر المقاتلين قبل تقدم الجيش، سوف ينشب اشتباك في قرية. أي شخص يحاول مغادرة المنطقة من خلال تجنب الحواجز الامنية اعتبر اما من المساء أعضاء أو مؤيدي الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة اطلق عليه الرصاص .تخرج القوات المسلحة عادة من القرى ويعود المدنيين في وقت لاحق. أمثلة على هذا النمط تشمل قرى تفتناز (مارس / أبريل)، كيلي (بداية مارس و6 أبريل)، عين لاروز (3-12 مارس),سرمين (21مارس) ولقد سجلت احداث مشابهة خلال هذه الفترة الا ان اللجنة لم تتمكن من التثبت حولها (في حريتان ومرعى و اللطامنة).

11. تشير المعلومات التي تحصلت عليها اللجنة إلى أن قوات الأمن استخدمت القصف بشكل دقيق لاستهداف معاقل المعارضة الصغيرة وكذلك القصف العشوائي - بإسقاط قذائف بين المناطق السكنية في الأحياء ويشتبه في أنها تأوي مقاتلي المعارضة أو المناصرين. وبعد القصف ودخول قوات الأمن المنطقة، يتم وضع القناصة على الأسطح ، في كثير من الأحيان في المباني المدرسية، و يتم إجراء عمليات تفتيش من منزل الى منزل. كما وردت التقارير متكررة بالقتل خارج نطاق القضاء في هذا السياق. و يتم قتل المقاتلين في صفوف الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بعد ألقاء القبض عليهم أو جرحوا. في بعض الحالات الخطيرة بشكل خاص، تم إعدام عائلات بأكملها في بيوتهم - عادة أفراد الأسرة من تلك المعارضة للحكومة مثل أفراد عائلة العقيد رائد الاسعد.

12. وهنالك حالة تدل على وجود نمط جديد منذ التقرير الأخير وقعت في 9 مايو 2012 عندما تظاهر حوالي 200-300 طالب في جامعة حلب داخل الحرم الجامعي . ازداد عدد الطلاب المحتجين بعد فترة قصيرة إلى أكثر من ألف. القوات الحكومية من الأمن السياسي، المخابرات الجوية والاستخبارات والجيش وبعض العناصر *الشبيحة. طوقت ودخلت الحرم الجامعي بعد ان اطلقت الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية في الهواء ، في عملية استمرت لليلة، اعتقلت* 200. خلال المداهمة يزعم بانهم ألقوا

بطالب من الطابق الرابع. وفقا لمصادر تم استجوابها بواسطة اللجنة، تم قتل ما بين اثنين الى خمسة طلاب. حاليا الحرم الجامعى والجامعة مفتوحتان ولكن هنالك عدد قليل جدا من الطلاب ويتمركز العسكر في الداخل في عدة نقاط تفتيش.

التعذيب, سوء المعاملة والاعتقال التعسفي

13. التقارير المباشرة عن الاعتقال التعسفي والتعذيب ترد بصفة متصلة. قوات الحكومة اعتقلت الذين تم تحديدهم بواسطة مخبرين محليين كداعمين و / أو أفراد أسر المناهضين للحكومة من الجماعات المسلحة، أو منظمي الاحتجاجات المناهضة للحكومة أو المحتجين. وقال رجل واحد للجنة أنه اعتقل في مدينة حلب في ابريل بعد أن وجد في حوزته مبلغ كبير من المال. واتهمه سجانيه بانه يقوم بتهريبه للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة ولقد قاموا بضربه بشدة واستخدموا الصدمات الكهربائية على ساقيه. وأطلق سراحه بعد أسبوع من دون تهمة ودون ماله.

انتهاكات حقوق الطفل

14. الأطفال لا يزالون يعانون في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية. وهم في كثير من الأحيان بين القتلى والجرحى خلال الهجمات على الاحتجاجات وقصف المدن والقرى من قبل القوات الحكومية. وثقت اللجنة حادثة يزعم انه قتل فيها مجموعة من الاشخاص في تفتناز في ابريل 2012 عندما هاجمت القوات الحكومية تلك القرية حيث كان من ضمنهم 5 اشخاص دون سن 18 .بالإضافة الى ذلك و تحديدا تقارير عن حالات اطفال قتلوا بواسطة قناصة وردت عن قريتين في ادلب ,(يناير ومارس 2012).في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المناهضة للحكومة يتم استهداف الاطفال الذكور فوق سن 14 باعتبارهم اعضاء لهذه الجماعات .يتعرض الاطفال اليافعين في سن العاشرة الى الاعتقال والتعذيب بواسطة القوات الحكومية لإجبارهم على الاعتراف بان ذويهم الكبار اعضاء او داعمين للجيش السوري الحر.

15.لم يستطيع الاطفال المصابين من تلقى المساعدات الطبية خوفا من اعتبارهم من الداعمين للمجموعات المعارضة المسلحة او خوفا من تعرضهم للضرب في المراكز العلاجية .لقى بعض الاطفال حتفهم من عدم وجود الرعاية الصحية الملاءمة خلال عمليات الحصار التي تقوم بها الحكومة . كما حرم قصدا الاطفال الذين جرحوا من ضمنهم الذين تعرضوا للتعذيب من تلقى العلاج.

16. تلقت اللجنة تقارير عن استهداف المدارس الابتدائية والمتوسطة من قبل القوات الحكومية . ففى مارس 2012 ,تم احتلال مدرسة في لاتارب في محافظة حلب حيث تم ادخال الدبابات على ارضها ووضع القناصة على اسطحها .فى نفس الشهر تم حرق مدرسة اخرى بالكامل في قرية مجاورة لإرهاصات بان مديرها على صلة بالجماعات المعارضة المسلحة . في بداية ابريل تم احتلال مدرسة القرية بواسطة القوات الحكومية في محافظة حما وجعلت منها مركزا لقيادتها ووضعت قناصا على سطحها .

انتهاكات المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة

17. على الرغم من أن النظام الدولي لحقوق الإنسان يعمل في المقام الأول تجاه المسؤولية القانونية في مواجهة الدول ، فقد وثقت اللجنة انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية بغض النظر عن مرتكبها .ففي المناطق التى يطبق فيها القانون الانسانى الدولى تخضع كل اطراف النزاع لاحكامه سواء كانوا قوات حكومية او غير حكوميها.

القتل غير المشروع

18. وقد تلقت اللجنة تقارير متعددة من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء لأفراد من قوات الجيش والأمن والمخبرين المشتبه بهم و / أو المتعاونين تم القبض عليهم بواسطة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. وقعت حادثتان من هذا النوع في حمص في ابريل 2012.ففى افادات مدعمة مأخوذة من المقاتلين المناهضين للحكومة، سجلت اللجنة لحالات لأفراد من قوات الحكومة يعتقد انهم ارتكبوا جرائم - على سبيل المثال، من خلال المشاركة في قصف مناطق مدنية ,تم أعدمهم بعد أسرهم. وصرح المنشق الذى قاتل في صفوف لواء الفاروق(الجيش الحر) في مدينة حمص تم إعدام أفراد من قوات الحكومة، بما في ذلك ما ادعى ثلاثة قناصة إيرانيين، بعد أن اعترفوا في شريط فيديو تم بثه فيما بعد في الانترنيت . واحد المقاتلين المناهضين للحكومة اعترف ايضا انه ورفاقه قتلوا الاسرى من الجنود الحكوميين بعد ان رفضوا الانضمام اليهم.

19. في تطور حديث في حمص، أفاد أعضاء من الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بانه تم الحكم على أسراهم امام قادة عسكريين للجماعة المسلحة ، وكذلك قادة من المجتمع المحلي والزعماء الدينيين (مجلس الشورى). ومع ذلك، فإن اللجنة لم تكن قادرة على الحصول على افادات تؤكد عملية المحاكمة أو الى أي مدى تم الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة. في بعض المواقع مثل جبل الزاوية ودير سنبل هنالك تقارير عن وجود سجون مؤقتة.

استخدام العبوات الناسفة

20. وقد اتخذت اللجنة علما بازدياد استخدام العبوات الناسفة من قبل الجماعات المسلحة المناهضين للحكومة. وصف بعض الشهود الذين استجوبتهم اللجنة كيف انه في ابريل 2012، وضعوا المسامير داخل الأنابيب مع مسحوق متفجر وفتيل. ووصف آخرون استخدام الغاز والأسمدة لخلق قنابل محلية الصنع. وأوضح مقاتل احد اعضاء مجموعة مسلحة مناهضة للحكومة إلى اللجنة كيف في ديسمبر 2011 بالقرب ابديتا جماعته زرعت الألغام التي دمرت دبابة للجيش. ووصف شهود في مقابلات أخرى دورهم في امدادات مثل هذه المتفجرات.

التعذيب وسوء المعاملة

21. وقد تلقت اللجنة معلومات تشير إلى أن قوات الأمن السورية أو مؤيديهم المزعومين الذين تم القبض عليهم من قبل جماعة مسلحة مناهضة للحكومة اعترفوا تحت التعذيب. العديد من تسجيلات الفيديو من الحوادث المزعومة تظهر هؤلاء المعتقلين مع وجود علامات الاعتداء الجسدي، بما في ذلك كدمات ونزيف. اثنين من الإيرانيين، التي قبضوا في أواخر يناير 2012، وأفرج عنهم في أواخر ابريل 2012، في وقت لاحق قاموا بتصريحات علنية حول الإساءة المادية التي لحقت بهم، بما في ذلك كسر عظام، أثناء احتجازهم. وافاد المنشق الذي انضم إلى الجيش السوري الحر مؤخرا للجنة أيضا أن الجيش الحر استخدم التعذيب، في بعض الحالات مما أدى إلى وفاة الأسير.

اختطاف واحتجاز الرهائن

22. وقد سجلت اللجنة حالات قامت فيها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بخطف مدنيين وأفراد من القوات الحكومية. الدافع الواضح هو تمكين تبادل الأسرى، ولكن احد المقاتلين افاد للجنة بانهم أحيانا يتصلون بالأقارب لطلب فدية لشراء الأسلحة. سجلت لجنة امثلة في حمص في ابريل 2012،وفى ادلب في شهر مارس 2012.

حقوق الطفل

23. تلقت اللجنة أدلة مؤيدة على أن الجماعات المسلحة المناهضين للحكومة في كثير من الأحيان تستخدم الأطفال كحمالين طبيين وسعاة وطباخين للوحدات في الميدان، وتوصيل الإمدادات الطبية إلى المستشفيات الميدانية. في مايو عام 2012، التقى موظفو اللجنة عدد كبير من الأطفال الذين شاركوا في هذه الأنشطة الذين كانوا يعبرون بانتظام الحدود التركية / سوريا. وقد أصيب أربعة من هؤلاء بنيران قناصة في بعثة إلى حماة في منتصف شهر مارس عام 2012.

التفجيرات

24. في الفترة التي سبقت هذا التحديث، عانت الجمهورية العربية السورية سلسلة من الانفجارات الكبيرة التي قتل فيها عشرات المدنيين. الانفجارات على ما يبدو من قبل مفجرين انتحاريين أو متفجرات مخبأة في سيارات يتم تفجيرها عن بعد. وقد جمعت اللجنة القائمة أدناه استنادا إلى المصادر المفتوحة التي تراها جديرة بالثقة والمعلومات التي تتفق مع غيرها من المواد في متناول اليد.

10 مايو 2012 اثنين من التفجيرات الكبيرة في حي قزاز بدمشق قتل 55 شخصا؛

9 مايو 2012، وافق وقوع انفجار أثناء مرور قافلة للأمم المتحدة قرب درعا اصابة ستة جنود من القوات الحكومية السورية المرافقة ؛

30 أبريل 2012، قتل انفجار مزدوج عند الفجر على مقربة من مجمع حكومي في مدينة ادلب 20 شخصا، معظمهم من الأجهزة الأمنية؛

27 ابريل 2012 في انفجار قنبلة قرب مسجد الميدان, دمشق قتل 11 شخصا؛

18 مارس 2012، قتل انفجار سيارة ملغومة ثلاثة أشخاص في مدينة حلب

17 مارس 2012، اثنين من القنابل التي تستهدف على ما يبدو مكتب الخدمة الاستخبارية ومقر قيادة الشرطة قتلت 27 شخصا في دمشق.

لم تستطيع اللجنة التأكد من هوية الجهة المسؤولة عن هذه الاعمال الاجرامية